



تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

لم يعد هناك مجال للتهاون أو التسامح لتطبيق النظام والحفاظ على أمن الوطن والمواطن..الداخلية: السلطات ستتصدى للموتورين والدخلاء ومن يقف خلفهم

دمشق

سانا

الصفحة الأولى

السبت 9-4-2011م

أصدرت وزارة الداخلية أمس بياناً جاء فيه: أيها الإخوة المواطنين.. خرجت في الأسابيع الماضية مجموعات من المواطنين في تظاهرات في عدد من مناطق القطر وخاصة أيام الجمعة وطالبوا ببعض المطالب التي لقيت استجابة فورية من القيادة..

وفي المقابل تم الإعلان عن سلسلة من الاجراءات والمراسيم استجابة لهذه المطالب مع الاستمرار بإصدار المراسيم واتخاذ الاجراءات اللازمة في اطار عملية التطوير والتحديث التي تشهدها سورية اليوم.

إلا أن بعض الموتورين والدخلاء على شعبنا والمدفوعين من قبل جهات خارجية معروفة والذي ترافق مع التحريض المكشوف للفضائيات وشبكات الانترنت لم ترق لهم المبادرات والاستجابة لكل المطالب المحقة للمواطنين والجاري تنفيذها والتي عبر شعبنا العظيم عن تأييده لها بمسيرات عممت المحافظات والمدن السورية كافة.

وأضاف البيان: لقد اتضح ان هؤلاء لا يريدون الاصلاح ولا تعنيهم المطالب الشعبية ولا منع استخدام السلاح واستغلوا ذلك واندسوا بين صفوف المتظاهرين أو المشيعين للشهداء وبدؤوا باطلاق النار عشوائياً بهدف ايجاد الشرخ بين المواطنين ورجال الأمن وقاموا باحراق المؤسسات الرسمية والخدمية ودفعوا ببعض للاعتداء على العناصر العسكرية والأمنية التي مازالت تلتزم عدم اطلاق النار.. الأمر الذي أدى إلى استشهاد عدد وجرح أعداد كبيرة منهم.

وتابع البيان: ان وزارة الداخلية تهيب بالاخوة المواطنين ان يتفهموا ويدركوا حقيقة ما يحدث وخفايا المخطط وان يعملوا على تعرية هؤلاء المجرمين وعزلهم والابلاغ عنهم أينما وجدوا لمحاسبتهم وتقديمهم للعدالة وكشف أغراضهم وأغراض من دفع بهم ولهم.

وقال البيان: إن السلطات السورية حفاظاً على أمن الوطن والمواطنين وعلى المؤسسات الحكومية والخدمية ستعمل على التصدي لهؤلاء ومن يقف خلفهم وفق احكام القانون الذي يحدد حالات استخدام السلاح.

وختم البيان: إن وزارة الداخلية تؤكد انه لم يعد هناك مجال للتهاون أو التسامح لتطبيق القانون والحفاظ على أمن الوطن والمواطن وحماية النظام العام تحت ذريعة التظاهر والذي مازلنا نعتبره حالة صحية ولكننا لن نسمح بالخلط المتعمد بين التظاهر السلمي وبين التخريب وزرع الفتنة وزعزعة الوحدة الوطنية الراسخة وضرب مرتكزات السياسة السورية القائمة على أساس الدفاع عن ثوابت الأمة ومصالح الشعب.

